الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
KUWAIT SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS

البدون..

هوامش في بلد الإنسانية

البدون..

هوامش في بلد الإنسانية

الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
KUWAIT SOCIETY FOR HUMAN RIGHTS

تعمل الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان على نشر ثقافة الاحترام لحقوق الإنسان وتعزيز الوعي بالمواثيق الدولية لحقوق الإنسان والدفاع عن كافة الأفراد الذين تتعرض حقوقهم للانتهاك وفي إطار حرص الجمعية على حماية وتعزيز هذه الحقوق، ترصد الجمعية من خلال هذا التقرير أوضاع البدون في دولة الكويت كما أنها تطالب بعدد من الإصلاحات بما يتفق مع الاتفاقيات والمواثيق المصادق عليها من طرف دولة الكويت وقد تم إعداد هذا التقرير وفقا للمعايير التالية:

- **الملاحظات الختامية الموجهة لدولة الكويت من عدد من اللجان المسؤولة عن إعمال اتفاقيات حقوق الإنسان.**
- **الاتفاقيات والمواثيق المصادق عليها من طرف دولة الكويت.**
- **ما تم نشره في الإعلام والصحافة حول أوضاع البدون.**
- **توصيات ورش العمل التي نفذتها الجمعية.**
- **الشكاوي التي تتلقاها الجمعية.**
- **الانتهاكات التي يتم رصدتها من قبل فرق الرصد التابعة للجمعية.**
- **الدراسات والبحوث التي أجرتها الجمعية.**

ديباجة

كرّم البنك الدولي سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح، احتفاء بدوره على المستويين الإقليمي والدولي في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإحياء السلام وذلك في بادرة هي الأولى من نوعها قدمها البنك الدولي لقائد دولة

إن هذا التكريم إذ يؤكد على حجم المكانة الرفيعة التي تتفرد بها الكويت في سماء الإنسانية العالمية بجهودها الدولية في العمل الخيري ومكافحة الفقر ومد يدها إلى شتى بقاع العالم

ويثبت أن المبادرات الإنسانية التي تقدمها الكويت لتخفيف معاناة المتضررين وتحسين معيشتهم هي محل تقدير من المجتمع الدولي

ويعزز على المكانة الرفيعة التي تحظى بها الكويت لدى المجتمع الدولي في جهودها المميزة والدؤوبة في تبني ودعم القضايا الإنسانية على مستوى المنطقة والعالم

ولما كان الاعتراف بهذه المكانة العالية وهذا الدور الرفيع، قد سبقه اعتراف آخر بكون الكويت هي مركز العمل الإنساني في العالم، وأن سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح هو قائد العمل الإنساني

ولما كانت السياسة الداخلية للدولة تنعكس بصورة مباشرة على السياسة الخارجية للبلاد وتوثّر عليها بشكل فعلي، بمعنى أن السياسة الداخلية للكويت وأسلوب وطبيعة تعامل الحكومة مع مواطنيها والمقيمين على أراضيها هي من تحدّد صورة البلاد بشكل أساسي، وأن التعامل الخارجي ليس سوى صورة لا تدوم طويلًا، أي أنها متغيرة وليست ثابتة كما هو الأمر مع السياسة الداخلية للبلاد

ولما كان العصر الذي نعيش به هو عصر حقوق الإنسان يمنح كل فرد الاعتراف بحياة كريمة وحقوق متساوية ثابتة غير قابلة للنقصان، يعيش فيها حرًا دون أن يشعر بالتمييز أو العبودية أو بانتهاك خصوصيته أو بحرمانه من حقه في الحياة وبشخصيته القانونية وحرية التنقل والجنسية والتملّك وتكوين أسرة والعمل والتعليم ورعاية صحية لائقة وحقوق غير قابلة للتصرّف

ولما كانت حقوق الإنسان الأساسية هي حق الحياة والحرية وحق التملك وحق العقيدة والعبادة وحق التعبير عن الرأي وحق تكوين الجمعيات والاشتراك فيها وحق التعليم وحق الأمن والأمان وحق العمل وحق السلامة البدنية، ولما كان الكويتيين البدون محرومين من أبسط الحقوق الأساسية ما يجعل حياتهم لا كريمة وخالية من العدل والسلام في بلد يسعى جاهدًا لنشر السلام في العالم وتنمية المجتمعات وتعزيز اقتصاد دولهم

ولأن الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان تعمل جنبًا إلى جنب مع الحكومة لمساعدتها على تنفيذ التزاماتها الدولية التي صدّقت عليها في المحافل الدولية كما أنها تهدف لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها في الكويت وذلك طبقاً للمعايير الدولية التي استقر عليها إجماع الأمم المتحدة والمواثيق والعهود الدولية والتي صدّقت عليها البلدان العربية، فإنها تصدر هذا التقرير.

مقدمة

أنشأت الحكومة الكويتية الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بعد مماطلات عديدة في حل قضية البدون من خلال نقل طلباتهم إلى مجموعة من اللجان الإدارية المتوالية والتي عملت على تفادي تسوية الطلبات على مدار عقود من الزمن حتى تم إنشاء الجهاز.

يقوم الجهاز بمنح بطاقات شخصية للمسجلين لديه فقط، تتيح هذه البطاقات تسيير معاملاتهم الرسمية والحصول على بعض الخدمات مثل استصدار جوازات سفر ورخص قيادة، أما غير المسجلين لديه فهم محرومين من الحصول على بطاقات إثبات شخصية وبالتالي محرومين من أبسط الحقوق

ويجب التأكيد إلى أن الحكومة الكويتية قامت بتوفير بعض الخدمات البدون مثل الرعاية الصحية لمن لديهم بطاقات صادرة من الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، وخدمات التعليم لأبناء العاملين في السلك العسكري والعاملين في المؤسسات التعليمية كما سمحت لهم بتسجيل المواليد واستخراج عقود الزواج وشهادات الوفاة.

كما يجب التأكيد إلى أن الحصول على هذه المزايا لا تخلوا من وجود معوقات إدارية، كما أنها لا تشكّل تقدما في حل قضية البدون وإنهاء معاناتهم.

الوضع القانوني للبدون

تطلق الحكومة الكويتية على البدون تسمية: «المقيمين بصورة غير قانونية»[1] معتبرة أنهم مخالفين لقانون إقامة الأجانب الكويتي رقم 1959/17، وتطالبهم بتصحيح وضعهم القانوني وبذلك لا تُعدهم عديمي الجنسية، وبذلك لا يمنح القانون الكويتي للبدون أي فرصة واضحة أو محددة للحصول على الجنسية الكويتية، فيما تعرف اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1954 الخاصة ب «عديمي الجنسية» بأن البدون هو: «الشخص الذي لا تعدّه أية دولة مواطنا فيها بمقتضى تشريعاتها»، يذكر أن الكويت غير موقعة على الاتفاقية.

إن عدم امتلاك النظام القضائي سلطة البت في قضايا المواطنة الخاصة في البدون عقَّد مسألة الحصول على الجنسية، مما ترك البدون دون إمكانية الوصول إلى القضاء لتقديم الأدلة والمرافعة في قضيتهم بخصوص الجنسية.

البدون غير معترف بالكثير من حقوقهم قانونًا في الكويت، وبناء على عدم الاعتراف هذا فقد حُرموا من حق المواطنة أو الحصول على الإقامة القانونية التي منعت عنهم الحقوق الأساسية كالتعليم والصحة والعمل والملكية العقارية إضافة لتوثيق عقود الزواج والطلاق وتسجيل الأبناء والتنقل بين البلدان بجواز السفر.

الأطفال الذين اكتسبوا صفة البدون عن طريق الوراثة، لا تكفل لهم الحكومة الكويتية الحماية أو تسجيلهم أو الحق في الحصول على جنسية، بشكل يتعارض مع المادة 24 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تنص على أنه:

(1) أنشأت بذلك جهازًا مركزيًا خاصًا باسم الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية

1. يكـون لـكل ولـد، دون أي تمييـز بسـبب العـرق أو اللـون أو الجنـس أو اللغـة أو الديـن أو الأصـل القومـي أو الاجتماعـي أو الثـروة أو النسـب، حـق على أسـرته وعلى المجتمـع وعلـى الدولـة فـي اتخـاذ تدابيـر الحمايـة التـي يقتضيهـا كونـه قاصـرا.

2. يتوجـب تسـجيل كل طفـل فـور ولادتـه ويعطـى اسـما يعـرف بـه.

3. لـكل طفـل حـق فـي اكتسـاب جنسـية .

علـى الصعيـد العـام، لا توجـد هنـاك جديـة فـي إصـدار قانـون وطنـي ينظـم أوضـاع الحقـوق المدنيـة والاجتماعيـة للبـدون بمـا يكفـل رفـع المعانـاة الواقعيـة التـي يلاقونهـا منـذ أكثـر مـن خمسـين عامًـا، وعلـى الرغـم مـن الإعـلان عـن وجـود قانـون بيـن أيـدي لجنـة حقـوق الإنسـان فـي مجلـس الأمـة، إلّا أن هنـاك أصواتًـا تعمـل علـى عرقلـة تمريـر القانـون بمبـررات مختلفـة لعـل أبرزهـا أنـه يحتـوي علـى مميـزات تفـوق تلـك التـي يحصـل عليهـا المواطـن الكويتي، وفـي تصريحـات صحفيـة أكـد رئيـس لجنـة حقـوق الإنسـان فـي مجلـس الأمـة ألّا وجـود لأي امتيـازات مـا عـدا معاملـة البـدون كمواطنـي مجلـس التعـاون الخليجـي عنـد تملـك العقـارات.[2]

القانـون مثـار الجـدل يتكـون مـن 8 مـواد تتيـح للبـدون الحصـول علـى بطاقـة خاصـة صالحـة لمـدة خمـس سـنوات وقابلـة للتجديـد وصـادرة عـن الهيئـة العامـة للمعلومـات المدنيـة [3] بحيـث تمنـح حاملهـا الاقامـة الدائمـة فـي البـلاد، العـلاج والـدواء والرعايـة الصحيـة للمعاقيـن وذوي الاحتياجـات الخاصـة، التعليـم فـي جميـع المراحـل الدراسـية والتعليـم العالـي وفقـا لقواعـد القبـول المعمـول بهـا، شـهادة الميـلاد والوفـاة، رخـص القيـادة، جـوازات سـفر، جـواز العمـل بالقطاعيـن الخـاص والعـام ومعاملتهـم كمواطنـي مجلـس التعـاون الخليجـي، تحريـر وتوثيـق عقـود الـزواج والطـلاق وحصـر الارث، وتملـك العقـار لغـرض السـكن الخـاص.[4]

(2) صحيفة الأنباء، فيديو، رابط:
https://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/parliament/8965142019-%-04-15/D8%A8%D8%A7%D984%%D981%%D98%A%D8%AF%D98%A%D988-%%D8%A7%D984%%D8%AF%D985%%D8%AE%D98%A-%D8%A3%D8%AB%D98%A%D8%B1-%D984%%D8%BA%D8%B7-%D8%AD%D988%%D984-%%D8%AD%D982%%D988%%D982-%%D8%A7%D984%%D8%A8%D8%AF%D988%%D986-%%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%B3%D988%%D8%A1-%D981%%D987%%D985-%%D8%A7%D984%%D982%%D8%A7%D986%%D988%%D986%

(3) مادة 3 من مشروع القانون

(4) مادة 4 من القانون والتي تكونت من 10 فقرات لتحدد الحقوق المشار إليها

وتعتقد الحكومة الكويتية أن الأغلبية الساحقة من البدون هم غير مستحقين للجنسية الكويتية لاسيما من تعتبرهم بأنهم لا يملكون احصاء العام 1965، وتعتقد بأنهم أخفوا جنسياتهم الفعلية ليحصلوا على الميزات التي يحصل عليها المواطنين، وقد قامت في العام 2010 بتأسيس «الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية» ليتولى معالجة أوضاع البدون واقتراح مشروعات قوانين ذات صلة إضافة إلى إجراء دراسات وبحوث وتحقيقات متعلقة بتسوية أوضاع البدون، إلا أن الجهاز ووفق كلمة الرئيس التنفيذي للجهاز صالح يوسف الفضالة، يتعامل مع البدون بكونهم مشكلة وداء يجب علاجه وأنهم «صداعا مزمنا في رأس الحكومة، وعلاجه بات أمرا واجبا».[5]

الجهاز كان قد أعلن أن المستحقين للجنسية الكويتية يتجاوز عددهم 34 ألفا ألا أنه لم يتم تجنيسهم، وظل هذا الأمر مثار جدل لسنوات، حيث ما يزال أكثر من 120 ألفًا من البدون محرومين من الجنسية ويعانون من أوضاع معيشية صعبة إضافة إلى ممارسات تمييزية ومعالجات تتسم بالبطء الشديد.

وتشكّل معاناة البدون تحديا كبيرا أمام الكويت التي تعد مركزً للعمل الإنساني في العالم، وقضية البدون هي بالأساس قضية إنسانية بحتة يتطلب الأمر فيها الكثير من الجدية يكفل حل القضية بشكل جذري ونهائي دون مماطلة أو تذرع بأوضاع أمنية، إذ أن هذا التذرع هو الذي يقف بشكل متواصل حاجز صد أمام كافة الحقوق الأساسية للبدون.

(5) من كلمة الرئيس التنفيذي للجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، منشورة على موقع الجهاز، رابط:
https://www.carirs.gov.kw/News/%D983%%D984%%D985%%D8%A9-%D8%B1%D8%A6%D98%A%D8%B3-%D8%A7%D984%%D8%AC%D987%%D8%A7%D8%B2/

تبريرات دولة الكويت أمام المجتمع الدولي في قضية البدون

صادقت دولة الكويت على عدد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ما يُلزمها إعمال الحقوق الواردة في هذه المواثيق على أوسع نطاق، حيث وجه للكويت عدد من الملاحظات الختامية[6] من قبل اللجان المسؤولة عن متابعة إعمال وتنفيذ هذه الاتفاقيات المصادق عليها، ومن أهم هذه الملاحظات الختامية ، ما يتعلق بمسألة أوضاع البدون من حيث إيجاد حل دائم للمشاكل التي يواجها البدون، بما في ذلك النظر في تجنيس من عاشوا في الكويت فترات طويلة ولديهم ارتباط حقيقي وفعلي بالدولة، وضمان حصول الجميع على الخدمات الاجتماعية الملائمة، والحرص على تقييم طلبات الحصول على الجنسية الكويتية من خلال قرارات خطية معلّلة يجوز الطعن فيها، وضرورة الانضمام إلى اتفاقية عام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام 1961 المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية.

إلا أن ردود دولة الكويت حول هذه الملاحظات كان من خلال الجهاز المركزي لمعالجة شؤون المقيمين بصورة غير قانونية حيث أكد على أن منح الجنسية الكويتية هو حق سيادي للدولة تقدره وفقاً لمصالحها العليا ويخضع لضوابط وشروط ينظمها قانون الجنسية الكويتية رقم 1959/15 وتعديلاته حيث حدد في مواده ونصوصه الحالات التي يتم النظر في إمكانية الحصول على الجنسية وبدوره يقوم الجهاز المركزي بترشيح أسماء من تتوافر لديهم الشروط المقررة لمنحهم الجنسية الكويتية، وبأن

(6) الملاحظات الختامية الصادرة من لجنة القضاء على التمييز العنصري حول تقرير دولة الكويت الدوري الجامع للتقارير 21-24 خلال الدورة الثالثة والتسعين للجنة القضاء على التمييز العنصري.

الحكومة الكويتية قد عملت على استخراج كافة الوثائق الرسمية للبدون «كشهادات الميلاد - شهادات الوفاة - عقود الزواج والطلاق - رخص القيادة - جميع أنواع التوكيلات ـ وثائق الوصايا والإرث»

فيما يتعلق بالتعليم للبدون فكان رد الحكومة الكويتية على أنها قامت بإنشاء الصندوق الخيري للتعليم من قبل مجلس الوزراء حيث يقدم المساعدات المالية ويدعم نفقات التعليم بكافة المراحل الدراسية من المرحلة الابتدائية إلى المرحلة الثانوية بالإضافة أنه يتم قبول أبناء الكويتيات وأبناء وأحفاد العسكريين بالمدارس الحكومية أسوة بالكويتيين مجاناً، كما يتلقى الطفل بصورة غير قانونية كافة الخدمات التعليمية بحيث يتحمل الصندوق الخيري كافة النفقات التعليمية «ملابس - كتب - مستلزمات مدرسية»، وبأن الحكومة الكويتية قد أتاحت فرصة للبدون لاستكمال تعليمهم الجامعي من خلال تحديد مقاعد للطلبة البدون لدى كليات الجامعة المختلفة وفقاً للآلية المعتمدة لقبولهم والضوابط والشروط المعمول بها لدى كليات الجامعة.

بخصوص التوصية حول الانضمام إلى الاتفاقية بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية والاتفاقية المتعلقة بخفض حالات انعدام الجنسية فكان رد الحكومة الكويتية من خلال تأكيدها بأن هناك فرق بين عديمي الجنسية والمقيمين بصورة غير قانونية وبأن الاختلاف بينهما كبير، وبذلك شملت الجميع وبأنهم دخلوا البلاد بطرق غير مشروعة ثم اخفوا المستندات الدالة على جنسياتهم الأصلية وذلك بغية الاستقرار في الكويت والتمتع بخدماتها والحصول على جنسيتها إذ أنها اعتبرت المقيم بصورة غير قانونية مخالفاً لقانون إقامة الأجانب الكويتي رقم 1959/17 ويكون مطالباً بتصحيح وضعه، كما أكدت من خلال ردها إلى أنه بعد البحث في سجلات أجهزة الدولة المختلفة تم الاستدلال على جنسيات البعض منهم، ولقد قام ما يقارب من 91,000 بتعديل أوضاعهم بين كاشفاً عن جنسيته أو مغادر إلى موطنه وذلك خلال الفترة الممتدة من بعد الغزو العراقي حتى اليوم. ومن هنا فإنه لا يمكن اعتبارهم عديمي الجنسية[7].

وضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل والتزامات الكويت الطوعية أمام

(7) المعلومات الواردة من الكويت للجنة القضاء على التمييز العنصري بشأن متابعة الملاحظات الختامية
https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/treatybodyexternal/Download.aspx?symbolno=CERD%2fC%2fKWT%2fCO%2f212%24-fAdd.1&Lang=ar

مجلس حقوق الإنسان في هذا السياق، حيث وُجه لدولة الكويت 278 توصية في مختلف مجالات حقوق الإنسان، منها نحو 20 توصية حول قضية البدون والتصديق على الاتفاقيات ذات الشأن بالبدون[8] ، تمحورت هذه التوصيات حول ضرورة التصديق على اتفاقية 1954 المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية، واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية لعام 1961، وتمكين البدون من الحصول على حقوقهم بالكامل وضرورة استحداث آلية لمعالجة طلبات الجنسية للبدون وفقاً للمعايير الدولية، وضمان إصدار الوثائق القانونية الخاصة بهم مع منحهم الوضع القانوني بما في ذلك الاعتراف بحقوقهم المدنية والسياسية.

إلا أن موقف دولة الكويت من هذه التوصيات كان سلبياً من خلال رفضها لـ 19 توصية من أصل الـ 20 توصية التي قدمت لها حول قضية البدون رفضاً قاطعاً، وفقط توصية واحدة أحاطت بها علماً من خلال تعهدها بأخذها بعين الاعتبار وكانت مقدمة من المكسيك وتضمنت ضرورة اتخاذ تدابير لتسوية الوضع القانوني للبدون لضمان احترام جميع حقوقهم وفقاً للمعايير الدولية.[9]

(8) تقرير الفريق العامل المعني بآلية الاستعراض الدوري الشامل في الدورة التاسعة والعشرون من مجلس حقوق الانسان عن دولة الكويت في العام 2015.
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G1568/076//PDF/G1507668.pdf?OpenElement

(9) - تقرير الفريق العامل المعني بآلية الاستعراض الدوري الشامل حول آراء الاستنتاجات والتوصيات والالتزامات الطوعية والردود المقدمة من الكويت 2015.
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/G1519/113//PDF/G1511319.pdf?OpenElement

تضييق وممارسات تمييزية

الجهاز المركزي وهو الجهة المخولة من الحكومة لمعالجة أوضاع البدون، إذ بات أداة ضغط من خلال إجراءاته التعسفية والضغط الممارس على الأغلبية الساحقة بعدم تجديد البطاقات الأمنية التي يحملونها، إلا بعد توقيعهم على تصريح بأنهم يتبعون جنسية دول أخرى، وقد حذرت وزارة الداخلية قبل أشهر من التجمع أو التجمهر أو الاعتصام دون إذن مسبق من السلطة المختصة، وقد جاء ذلك التحذير تعليقا على ما تم تداوله على مواقع التواصل الاجتماعي من قيام البعض بالدعوة للتظاهر والتجمع والتجمهر في منطقة تيماء التي يسكنها البدون في يوم الجمعة تاريخ 11 / 01 / 2019 ، وبالفعل خرج عدد قليل منهم منادياً بعبارات ضد الجهاز المركزي وما يمارسه ضدهم من إجراءات تعسفية، كما قام عدد من النشطاء البدون بتاريخ 13 /يناير/2019، بالاعتصام أمام مبنى الجهاز المركزي مطالبين بإحالتهم للقضاء إن كانوا مزورين أو قاموا بإخفاء جنسياتهم كما يدعي الجهاز المركزي حاملين بأيديهم لافتات كتب عليها (احيلونا إلى النيابة العامة إن كنتم تمتلكون وثائق تثبت تبعيتنا لجنسية دول أخرى).[10]

ومؤخراً منعت السلطات الكويتية اقامة حفل «اسبوع البدون الثقافي» [11] الذي كان مقررا له أن ينعقد في 30 مارس حتى 2 ابريل 2019، وعلى الرغم من المنع، إلّا أن التكنلوجيا ساهمت في اقامة الحفل بدون جمهور، ولم يكن الحاضرين سوى كاميرا سجّلت أوراق العمل ليتم مشاركتها لاحقًا على شبكات التواصل الاجتماعي .[12]

كما قامت البنوك الكويتية بوقف التعامل مع البدون وتجميد حساباتهم [13] ولم يعد أحدا لديه مقدرة على أن يسحب من رصيده أي مبلغ مالي، يذكر أن هذا التعامل جاء بناءً على قرار وتوصية من قِبل الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.[14]

(10) /www.instagram.com/p/BskiM7bAMWe

(11) تغريدة لمحامي كويتي

https://twitter.com/alaryan110/status/1111709499801419776?ref_src=twsrc%5Etfw%7Ctwcamp%5Etweetembed%7Ctwterm%5E1111709499801419776&ref_url=https%3A%2F%2Fwww.eremnews.com%2Fnews%2Farab-world%2Fgcc%2F1748104

(12) قناة «اسبوع البدون الثقافي» على يوتيوب

https://www.youtube.com/channel/UCqdMlgHo7RANbxCR99zQaCA/videos

(13) رابط، موقع الجزيرة نت:

https://www.aljazeera.net/news/politics/201918/4//%D8%A7%D984%%D983%%D988%%D98%A%D8%AA-%D8%A7%D984%%D8%A8%D8%AF%D988%%D986-%%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A8%D986%%D988%%D983-%%D985%%D8%AC%D984%%D8%B3-%D8%A7%D984%%D8%A3%D985%%D8%A9-%D8%A7%D984%%D8%BA%D8%A7%D986%%D985%

(14) المصدر السابق

وفيما سبق هذا المنع، أعمال تضييق وحرمان من حقوق أساسية بحق البدون الذين تعرضوا لعقاب جماعي لأسباب تتعلق بما ترى الكويت أن هناك مستحقين وغير مستحقين، مع تحفظّنا على لفظ «غير المستحقين».

البدون ليسوا، على الأوراق، مواطنين كويتيين، وليسوا أيضًا مهاجرين، لذا، فالكثير منهم غير قادرين على الاستفادة من الخدمات الأساسية المتواجدة، لذا لجأ البعض منهم إلى الحصول على جنسيات من دول مختلفة لتسوية أوضاعهم بعد أن دفعهم الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية باتجاه أخذ هذه الجوازات ومنها المزورة، وهو ما يمثل مشكلة مستقبلية للبلاد وأمنها، مع ذلك، وبعد أن حصلوا على جواز من دولة ما، تم ارغام بقية أفراد الأسرة على الحصول على ذات الجنسية أو سيتم وضع قيود أمنية عليهم مما سيحرمهم من حقوق كثيرة تجعلهم في مواجهة مع الحياة الكريمة والآمنة.

هناك ممارسات تمييزية كان السبب فيها الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ومنها:

- اشتراطه على البدون أن يقوموا بالتوقيع على تعهد يؤكدون من خلاله على صحة بياناتهم الشخصية المتوفرة لديه وذلك من أجل أن يحصلوا على بطاقات الضمان الصحي، هذه المقايضة دفعت الكثير للتوقيع ما فاجئهم لاحقًا أنه تم تسجيل جنسياتهم لبلدان لا يعرفون فيها أحد بحسب ادعاءات الكثير منهم، مما فاقم القضية وزادها تعقيدًا.

- اشـتراطه علـى البـدون أن يقومـوا بالتوقيع على صحة البيانات المتوفرة لديـه مـن أجـل تجديـد البطاقـات الأمنيـة التـي تعـد بمثابـة بطاقـات هويـة، وفـي حـال لـم يقـم بتجديـد البطاقـة فـإن جميـع معاملاتـه فـي كل الجهـات والمؤسسـات تتوقـف وقـد يفقـد وظيفته وقـد يتوقـف عـن تعليمـه وقـد يـؤدي هـذا الإجـراء إلـى نشـوب مـآس حقيقيـة، وفـي حـال انتهـت البطاقـة الأمنيـة فـإن حسـابه البنكـي يتوقـف وملفـه الصحـي يختفي، إضافـة إلـى أن الجمعيـات الخيريـة لا تمنحـه أي مسـاعدات إنسـانية، يرجـى الملاحظـة إلـى أن هـذه التعامـلات هـي بنـاء علـى توصيـات مـن الجهـاز.

- اشـتراطه علـى الجهـات المختلفـة التي تريـد توظيـف البـدون بـأن يمنحـه موافقـة، ممـا قـد يُشـكّل تضييـق علـى حـق البـدون فـي العمـل ورقابـة شـخصية.

- لا يتـم تنفيـذ الأحـكام الصـادرة والتـي تؤيـد حـق البـدون فـي عـدد مـن المسـائل التـي تسـبب فيهـا الجهـاز، ولقـد وردت إلينا معلومات عـن تهديد تلقـاه عـدد مـن أفـراد بـدون بأنـه فـي حـال عـدم التنـازل عـن قضيتـه فإنـه سـيتم عرقلـة معامـلات أقاربـه.

وتـرى الجمعيـة أن التعقيـدات فـي اصـدار الوثائـق والتـي تزيـد مـن أعـداد البـدون مسـتقبلًا، كمـا تـرى أن النظـام الـذي يتعامـل بـه الجهـاز المركـزي لمعالجـة أوضـاع المقيميـن بصـورة غيـر قانونيـة يعمـل بالضـرورة علـى تقديـم الكويـت فـي المحافـل الحقوقيـة الدوليـة بأنهـا لا تصـون حقـوق أبناءهـا ممـا يُسـيء لهـا فـي المجـال الحقوقـي.

وتـرى أن وضـع القيـود الأمنيـة دون سـند قضائـي يجعـل الأمـر وكأنـه اسـتهداف للبدون، ولا يمكـن النظـر إليها مـن أي زاويـة أخـرى، وهـذا القيـد يُحـرم الكثيـر مـن التجنيـس ويعمـل علـى تعقيـد انجـاز معاملاتهـم المختلفـة.

تتحفـظ الجمعيـة علـى النظـرة التـي تعتقـد بـأن البـدون طامـع فـي مزايـا المواطـن الكويتـي لكونهـا بالضـرورة تعمـل علـى حرمـان أبنـاء العسـكريين وحملـة احصـاء 65 مـن حقـوق المواطنـة، كمـا أنهـا تُفقـد الكويـت مـوارد بشـرية مهمـة ذات قيمـة عاليـة فـي ظـل خلـل التركيبـة السـكانية التـي تُعانـي منهـا البـلاد.

خاتمة

يعيش البدون كسجين في حاجز غير مرئي ومحروم من الشعور بالانتماء إلى بلده التي ولد وعاش فيها طيلة عمره، إذ لا يمكنه الحصول على حقوقه وتمنحه شعور بكونه أحد هوامش المجتمع، مما قد يجعله عرضة للانتهاكات في حقوقه كإنسان بما فيها عرقلة التمتع بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية والتسجيل القانوني والوصول إلى العدالة وقد يجعله عرضة للاستغلال والإساءة.

ووجود البدون في الكويت لا يتوافق مع الصورة الإنسانية التي تحاول الكويت أن ترسمها عالميًا، الكويت بالفعل بلد انساني وله مساهمات خارجية في شتى بقاع العالم ولكن هذا الملف يعد نقطة سوداء في سجل الكويت الحقوقي، إذ أنها لا تتوانى في دعم كل الدول التي تحتاج إلى مساعدات، وكل دول العالم تثني على مواقفها، ومع ذلك تتعامل مع البدون بشكل غير مقنع، لذا يجب الإسراع في معالجة هذه القضية لكونها قد تشعبت وتفرعت وباتت بحاجة إلى معالجة جذرية تنهي معاناتهم وفق الأطر القانونية والإنسانية.

التوصيات

1 حث الحكومة الكويتية على اتخاذ تدابير عاجلة لتحسين الوضع الإنساني والقانوني للبدون تمهيدا لأعطاهم كافة حقوقهم.

2 إيجاد حل دائم للمشاكل التي يواجها البدون، بما في ذلك من خلال النظر في تجنيس من عاشوا في الكويت فترات طويلة ولديهم ارتباط حقيقي وفعلي بالدولة.

3 الحرص على تقييم طلبات الحصول على الجنسية الكويتية من خلال قرارات خطية معلّلة يجوز الطعن فيها.

4 منح الشخصية القانونية لجميع البدون بدون استثناء أو تمييز، والنظر في تقديم تصاريح إقامة ومنح وضع قانوني مؤقت للجميع.

5 اسقاط كل الجنسيات التي اضطر البدون إلى شراءها.

6 تنفيذ كافة الأحكام القضائية الصادرة والتي تؤيد حق البدون، وضمان حقهم في استئناف القرارات التعسفية الصادرة من الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية.

7 ضرورة تسجيل الأطفال بعد ولادتهم فورا ليكون له الحق منذ ولادته في الحصول على شخصية قانونية والحق في اكتساب جنسية وعدم توريث اللا جنسية للأطفال.

8 تشكيل لجان مؤلفة من خبراء قانونيين وقضاة في عملية مراجعة المواطنة لضمان تمتعهم بكافة حقوقهم وفقاً للمعايير الدولية.

9 حث دولة الكويت للانضمام إلى اتفاقية عام 1954 المتعلقة بمركز الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية.

10 إلغاء الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية لعدم فاعليته في حل قضية البدون.

+965 22215152 / 3 / 4
info@kuwaithr.org
/ kuwaithr
/ kuwait.hr